عليه اى على الوهم بالقرائن الدالة على وهم راويه من وصل
مرسل او منقطع او ادخال حديث فى حديث او نحو ذلك
من الاشياء القادحة ويحصل معرفة ذلك بكثرة
التتبع وجمع الطرق فهذا هو المعلل وهو من اغمض انواع علوم
الحديث وادقها ولا يقوم به الا من رزقه الله تعالى فهما ثاقبا
وحفظا واسعا ومعرفة تامة بمراتب الرواة وملكة قوية
بالاسانيد والمتون ولهذا لم يتكلم فيه الا القليل من اهل هذا
الشان كعلى المدينى واحمد بن حنبل والبخارى ويعقوب بن
شيبة وابى حاتم وابى زرعة والدارقطنى وقد تقصر عبارة
المعلل عن اقامة الحجة على دعواه كالصيرفى فى نقد الدينار
والدرهم ثم المخالفة وهى القسم السابع ان كانت واقعة
بسبب تغيير السياق اى سياق الاسناد فالواقع فيه ذلك التغيير هو
مدرج الاسناد وهو اقسام الاول ان يروى جماعة الحديث
باسانيد مختلفة فيرويه عنهم راو فيجمع الكل على اسناد واحد
من تلك الاسانيد ولا يبين الاختلاف الثانى ان يكون المتن
عند راو الا طرفا منه فانه عنده باسناد اخر فيرويه راو عنه تاما
بالاسناد الاول ومنها ان يسمع الحديث من شيخه الا طرفا منه

فيسمعه عن شيخه بواسطة فيرويه راو عنه تاما بحذف
الواسطة الثالث ان يكون عند الراوى متنان مختلفان
باسنادين مختلفين فيرويهما راو عنه مقتصرا على احد الاسنادين
او يروى احد الحديثين باسناده الخاص به لكن يزيد فيه من المتن
الاخر ما ليس فى الاول الرابع ان يسوق الاسناد فيعرض له عارض
فيقول كلاما من قبل نفسه فيظن بعض من سمعه ان ذلك الكلام هو
متن ذلك الاسناد فيرويه عنه كذلك فهذه اقسام مدرج
الاسناد واما مدرج المتن فهو ان يقع فى المتن كلام ليس منه
فتارة يكون فى اوله وتارة فى اثنائه وتارة فى اخره وهو
الاكثر لانه يقع بعطف جملة على جملة او بدمج موقوف من كلام
الصحابة ومن بعدهم بمرفوع من كلام النبى صلى الله تعالى عليه وسلم
من غير فصل فهذا هو مدرج المتن ويدرك الادراج بورود
رواية مفصلة للقدر المدرج مما ادرج فيه او بالتنصيص
على ذلك من الراوى او من بعض الائمة المطلعين او باستحالة كون
النبى صلى الله عليه وسلم يقول ذلك وقد صنف الخطيب فى المدرج
كتابا ولخصته وزدت عليه قدر ما ذكر مرتين او اكثر ولله الحمد
او ان كانت المخالفة بتقديم او تاخير اى فى الاسماء كمرة بن

Copyright © King Saud University